

Distr.: General
2 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٢٦ من القائمة الأولية*
التنمية الزراعية والأمن الغذائي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
مذكرة من رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن إصلاح اللجنة والتقدم المحرز
صوب تنفيذه.

* A/66/50.

** E/2011/100.



إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي والتقدم المحرز صوب تنفيذه

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٨/٦٥ الذي دعت فيه الجمعية رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الإبلاغ، في سياق التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ إصلاح اللجنة وعن التقدم المحرز نحو تحقيق رؤيتها (الفقرة ٣٦).

٢ - وعلى النحو المشار إليه في تقريرها السابق^(١)، نظرت لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الخامسة والثلاثين في وثيقة معنونة "إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي"^(٢) وأقرت تلك الوثيقة التي وافق عليها فيما بعد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في دورته السادسة والثلاثين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وي طرح هذا الإصلاح الرؤية والأدوار الجديدة للجنة الممثلة خاصة في أن تشكل هذه الأخيرة أشمل منتدى دولي لطائفة واسعة من أصحاب الشأن قصد العمل معاً لضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وستعمل بشكل منسق دعماً للعمليات التي تقودها البلدان من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

٣ - وتشمل أدوار اللجنة بعد إصلاحها ما يلي:

- تنسيق نهج عالمي إزاء الأمن الغذائي
- تشجيع تقارب السياسات واتساقها
- تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والمناطق
- تنسيق العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي
- تعزيز المساءلة وتبادل أفضل الممارسات
- وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية

٤ - وتسترشد عملية الإصلاح بالمبادئ التالية: الشمولية؛ والروابط القوية مع الميدان لكفالة استناد العملية إلى الوضع السائد فعلاً على أرض الواقع؛ ومرونة التنفيذ بحيث تستطيع

(١) A/65/73-E/2010/51، متاح على الموقع الشبكي: http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ECOSOC/K7909E_ECOSOC_Report_on_CFS_35th_Session_01.pdf

(٢) CFS: 2009/2 Rev.2.

اللجنة الاستجابة لبيئة خارجية متغيرة ولاحتياجات الأعضاء. وفيما يلي السمات الرئيسية لعملية الإصلاح:

- توسيع المشاركة في اللجنة بما يضمن إسماع أصوات جميع أصحاب الشأن في مداورات السياسة العامة بشأن الأغذية والزراعة
- زيادة التركيز على الأنشطة التي تجري فيما بين الدورات
- تعزيز الروابط على المستويات الإقليمية والوطني والمحلي
- إشراك الخبرة المنظمة من خلال إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى معني بالأمن الغذائي والتغذية.

٥ - وتبرز وثيقة إصلاح اللجنة أيضا الروابط بينها وبين الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذ تشير إلى أنه يتعين إبلاغ نتائج الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي إلى مؤتمر الفاو وإلى الجمعية من خلال المجلس. وتشير أيضا إلى أنه يتعين على رئيس اللجنة أن يتشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل وضع الأشكال اللازمة للإبلاغ الهادف وتطبيقها^(٣).

٦ - ويقدم هذا التقرير بإيجاز آخر المستجدات عن التقدم المحرز منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ويتضمن التقرير النهائي للدورة السادسة والثلاثين للجنة المعقودة في روما من ١١ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر المرفق).

آخر المستجدات منذ الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

التصدي لتقلب أسعار الأغذية

٧ - تُبقي اللجنة، من خلال مكتبها وفريقها الاستشاري، مسألة تقلب الأسعار في مقدمة جدول أعمالها. وسيقوم مكتب اللجنة برصد الأحداث التي تؤثر على تقلب أسعار الأغذية وسيساعد على تنسيق ونشر المعلومات بشأن ما تقوم به الأطراف الفاعلة الرئيسية تصديا لهذه المسألة. وللمساعدة في تلك الجهود، أنشأت اللجنة بوابة على الإنترنت بها وصلات واضحة تحيل إلى المعلومات المتعلقة بتقلب أسعار الأغذية، ونظمت حلقة دراسية لإطلاع الممثلات الدائمة في روما وسائر الجهات المعنية على الإجراءات والأدوات التي توصي بها المنظمات الدولية للتصدي لتقلب أسعار الأغذية. وختاما، سيستعين المكتب بالمدخلات

(٣) انظر A/65/73-E/2010/51، المرفق، الفقرة ٢١.

المتاحة من أجل صياغة توصيات محددة تتعلق بتقلب أسعار الأغذية كي تنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

حيازة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة

٨ - شجعت اللجنة على مواصلة العملية الجامعة لوضع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية، بالاستفادة من العمليات الإقليمية بهدف تقديم هذه المبادئ التوجيهية لكي يُنظر فيها خلال الدورة المقبلة للجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد عُرضت مسودة أولى للمبادئ التوجيهية ليجري التشاور بشأنها بالوسائل الإلكترونية خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ويُنتظر أن تجري المفاوضات النهائية بشأن المسودة الأولى من ٢٥ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

٩ - ومراعاة من اللجنة للعملية الجارية لوضع مبادئ للاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تحترم الحقوق وسبل العيش والموارد، وتمشيا مع دورها، استهلت عملية جامعة للنظر في تلك المبادئ داخل اللجنة لمواصلة تطويرها وصقلها وتكييفها، من أجل زيادة الوعي بها وامتلاكها وزيادة شرعيتها.

وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية

١٠ - كجزء من عملية الإصلاح، اتفقت اللجنة أيضا على وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية لتحسين التنسيق وتوجيه الجهود المتضافرة لطائفة واسعة من الجهات صاحبة الشأن. وسيتم هذا الإطار بالمرونة اللازمة ليتسنى تعديله وفقاً لتغير الأولويات، وسيستفيد من الأطر القائمة. وبدأت عملية مدتها سنتان لوضع الصيغة الأولى للإطار، حيث يجري التركيز على الاتفاق على أهدافه ومبادئه الأساسية وهيكله. وفي أعقاب عملية تشاور جامعة، سيقدم الإطار إلى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة في عام ٢٠١٢ لإقراره.

آخر مستجدات عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

١١ - على نحو ما أوصت به الدورة السادسة والثلاثون، سيعقد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية دراستين إحداهما عن حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة والأخرى عن تقلب الأسعار لكي تجري مناقشتها في الدورة السابعة والثلاثين للجنة. وستعرض الدراستان المتعلقتان بشبكات الأمان الاجتماعي وتغير المناخ في الدورة الثامنة والثلاثين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسيقدم الفريق أيضا إسهامات بشأن المسائل ذات الأولوية التي حددتها اللجنة، من قبيل الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي

والتغذية، وإعداد مشروع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية.

رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري

١٢ - على امتداد السنوات القليلة الماضية، أفضى تجدد الاهتمام السياسي بالأمن الغذائي والتغذية إلى تعهدات بزيادة الموارد للتصدي للعوامل المتعددة التي تساهم في الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وهذا الالتزام المتجدد يسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى فهم شامل لسياسات وخطط وإجراءات واحتياجات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ولتحسين رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري، سُنَّعِد في أيار/مايو ٢٠١١ حلقة عمل استشارية تقنية مع الجهات المعنية لتبادل الخبرات والآراء بشأن ما هو قائم من نظم وأدوات وممارسات، بغية تحديد آفاق المستقبل. ويُنتظر أن تتيح نتائج حلقة العمل إسهاما تستهدي به الدورة السابعة والثلاثون للجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ فيما يخص الدروس المستفادة وآفاق المستقبل، بما في ذلك التجارب القطرية التي سَتُعْرَض على اللجنة.

زيادة إشراك القطاع الخاص في أنشطة اللجنة

١٣ - وُضِعَت استراتيجية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في اللجنة بغية استقطاب اهتمام قوي من جانب هذا القطاع بمداواتها وعملياتها. وإضافة إلى ذلك، سيكرس رئيس اللجنة مستشارا المهمة اجتذاب مشاركة القطاع الخاص في غضون السنة. وسَيُعِد المستشار استراتيجية وخطة عمل من أجل التواصل وإقامة الشراكات مع أهم مؤسسات القطاع الخاص ومنتدياته ورابطاته، وذلك بالتشاور مع رئيس اللجنة ومكتبها والفريق الاستشاري. ويمكن أن تشمل الأنشطة تنظيم حلقات دراسية مع أهم المؤسسات والمنتديات والرابطات الإقليمية/العالمية للقطاع الخاص. وسيكون من الأهداف الرئيسية استحداث منهجيات أو آليات استشارية للقطاع الخاص معنية باللجنة، وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع التأكيد على المستوى الوطني.

اجتماع مائدة مستديرة بشأن تقديرات الجوع

١٤ - أثناء مداوات الدورة السادسة والثلاثين للجنة، أُتِفِقَ على تنظيم اجتماع مائدة مستديرة لاستعراض طرائق قياس الجوع. وبالإضافة إلى تحسين دقة وحسن توقيت القياس التقليدي للجوع الذي تعتمد الفاؤ، تدعو الحاجة إلى تناول مسألة تعريف سوء التغذية، فهو ليس فقط مجرد نقص في الأسعار الحرارية للغذاء. إن الجوع ظاهرة معقدة يقتضي قياسها

مفهوما متعدد الأوجه وعددا كبيرا من المؤشرات التي يمكن أن تسجل الأعراض والنتائج المتعددة لسوء التغذية. وتدعو الحاجة أيضا إلى المزيد من العمل لمعرفة وتحليل الأسباب الجذرية الفعلية لسوء التغذية، وبخاصة دور نمو الدخل، وتوزيعه، والتقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية. والغرض من اجتماع المائدة المستديرة هو الجمع بين خبراء في مجالي الجوع والفقير من البلدان الأعضاء لمناقشة الطرائق الحديثة لتحليل انعدام الأمن الغذائي وتحديد كمياً والسعي إلى اتفاق بشأن الاتجاهات المستقبلية للبحث وتحليل السياسات.

المرفق

تقرير الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي^(أ)

أولاً - المسائل التنظيمية

- ١ - عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها السادسة والثلاثين في الفترة الممتدة من ١١ إلى ١٤ وفي ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ في مقر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما. وحضر الدورة مندوبون من ١٢٦ دولة عضواً في اللجنة ومشاركون من ١١ من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها؛ و ٤٧ من المنظمات الدولية غير الحكومية؛ ومراقبون من ١٥ من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى.
- ٢ - وقد أُتيح للمشاركين في الاجتماع وثائق منها جدول أعمال الدورة وقائمة أعضاء اللجنة، وقائمة البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة وقائمة الوثائق، وجميعها مرفقة بالتقرير^(ب).
- ٣ - وافتتح الدورة نوال دي لونا بصفته رئيساً.
- ٤ - وقامت اللجنة بتعيين لجنة صياغة تضم كلاً من إثيوبيا، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وباراغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وفرنسا، وكوت ديفوار، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، برئاسة إبراهيم أبو عتيبة (الأردن).
- ٥ - وأبلغت اللجنة بأن الاتحاد الأوروبي يشارك في الدورة طبقاً لأحكام الفقرتين ٨ و ٩ من المادة الثانية من دستور الفاو.

ثانياً - التحضيرات للدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

- ٦ - أدلى ببيانات استهلاكية كلٌّ من جاك ضيوف، المدير العام للفاو، وجوزيت شيران، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، ويوكيكو أومورا، نائبة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نيابة عن كانايو ف. نوانزي، رئيس الصندوق، وديفيد نابارو، منسق فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية باسم الأمين العام للأمم المتحدة،

(أ) CFS:2010/ FINAL REPORT متاح في الموقع التالي: <http://www.fao.org/docrep/meeting/020/k9ss1e.pdf>.

(ب) المرجع نفسه، التذييلات ألف وباء وجيم ودال.

ومونكومبو سامباسيفان سواميناثان، رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية^(ج).

٧ - وقدم رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي عرضاً عن تنفيذ عملية إصلاح اللجنة التي حرت في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

ثالثاً - حالة انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٠

٨ - أطلعت اللجنة على عرض بعنوان "لمحة عامة عن انعدام الأمن الغذائي في العالم"^(د) مقدّم من حافظ غانم، المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة.

٩ - وافقت اللجنة على أن:

- انخفاض عدد الجياع في العالم أمر جدير بالترحيب، ولكن معدلات الجوع في العالم لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول
- الانخفاض المتوقع في معدلات الجوع في عام ٢٠١٠ هو نتيجة التغلب على أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن الجوع الهيكلي ما يتردد
- التطورات الأخيرة المرتبطة بأحوال جوية قاسية للغاية في مختلف بقاع العالم قد تشكل حجرة عثرة أمام إحراز مزيد من التقدم
- مستوى الجوع وانعدام الأمن الغذائي يثير مخاوف كبيرة بالنسبة إلى بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل
- مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي سوف يرّتب، بمساعدة الأمانة، عقد اجتماع مائدة مستديرة في عام ٢٠١١ يخصص لدراسة الطرق المستخدمة لتقدير عدد الجياع.

رابعاً - المستجدات العالمية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية

١٠ - أشار الرئيس إلى أن الغرض من عقد هذه الدورة هو تبادل المعلومات والبحث في سبل الاستفادة من المبادرات العالمية الموجودة حالياً لتحقيق أكبر قدر ممكن من التأزر فيما بين هذه المبادرات وكذلك مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، بغية زيادة الاتساق والتأثير.

(ج) المرجع نفسه، التذييلات هاء وواو وزاي وحاء وطاء.

(د) انظر أيضاً برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - ٢٠١٠" (الفاو، روما، ٢٠١٠).

١١ - ورَحَّبَت اللجنة بالعروض المقدّمة عن خمس مبادرات هي:

- (أ) لحة عامة عن مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قدمتها آنيكا سودر، المديرية العامة للمساعدة، مكتب الاتصال المؤسسي والعلاقات الخارجية، الفاو؛
- (ب) آخر المعلومات عن مبادرة لاكويلا الخاصة بالأمن الغذائي، بما في ذلك متابعة الالتزامات ورسم خرائط الأنشطة القطرية؛ وقد عرض هذه المعلومات كريستوفر ماك لينان، المدير العام بمديرية السياسات المتخصصة والقطاعية في الوكالة الكندية للتنمية الدولية؛
- (ج) آخر المعلومات عن البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية وإطار العمل الشامل، قدمها ديفيد نابارو، منسق فرقة العمل؛
- (د) آخر المعلومات عن المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، خاصة عملية الإصلاح الأخيرة، من تقديم كارلوس بيريز ديل كاستيو، رئيس مجلس اتحادات المجموعة الاستشارية؛
- (هـ) آخر المعلومات عن اللجنة الدائمة للتغذية، ومبادرة تحسين مستوى التغذية، من تقديم أليكسندر مولر، رئيس اللجنة الدائمة.

١٢ - وقررت اللجنة ما يلي:

- جعل اللجنة الدائمة للتغذية جزءاً من الفريق الاستشاري للجنة الأمن الغذائي العالمي بالإضافة إلى أعضائه الحاليين، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للجنة الدائمة للتغذية باعتبارها آلية ومنتدى للتنسيق في الأمم المتحدة قائمة بذاتها وتمتع بآليات خاصة بها للتشاور مع أصحاب الشأن؛
- تكليف مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي بإيجاد طرق لدعوة اللجنة الدائمة للتغذية أو إحدى المنظمات الأعضاء فيها إلى الأمانة المشتركة للجنة الأمن الغذائي العالمي وضمّها إليها؛
- تقديم اقتراح يقضي بأن تعمل اللجنة الدائمة للتغذية بالتنسيق مع لجنة الأمن الغذائي العالمي لإقامة تآزر وتنسيق وثيق بين العمليات والآليات والاقتراحات الخاصة بكلّ منهما.

١٣ - وقررت اللجنة الدعوة إلى عرض تقارير مرحلية عن هذه المبادرات وغيرها من المبادرات الرئيسية على لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها المقبلة.

خامسا - المبادرات الإقليمية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية

١٤ - أشار الرئيس إلى أن غرض اللجنة من عقد هذه الدورة هو إقامة علاقات مع الأطراف الفاعلة المعنية على المستويات كافة وتعزيز تلك العلاقات والحفاظ عليها وكفالة أن يكون عملها مبنياً على الواقع السائد في الميدان.

١٥ - ورحبت اللجنة بالعروض التي قدمتها تسع مبادرات ومنتديات إقليمية هي: مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا؛ والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومبادرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخاصة بالأمن الغذائي؛ ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ؛ والاجتماع الوزاري بشأن الأمن الغذائي؛ وقمة المحيط الهادئ للأغذية نيابة عن الفريق العامل المعني بتحقيق الأمن الغذائي في المحيط الهادئ؛ ومبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام ٢٠٢٥؛ والاجتماع المتخصص عن الزراعة الأسرية في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي؛ ومبادرة الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

١٦ - وأقرت اللجنة بأهمية النقاط التالية التي تمخّض عنها النقاش:

- (أ) الأمن الغذائي والتغذية هما مسألتان شاملتان تحتاجان إلى إطار متعدد الاختصاصات يشارك فيه العديد من أصحاب الشأن على المستويين الوطني والإقليمي؛
- (ب) المبادرات الإقليمية تسهم في تحقيق قيمة مضافة وفي دعم الجهود الوطنية التي تُبذل من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (ج) التعاون الإقليمي والأقاليمي يشكل أداة صالحة لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات فضلاً عن دفع عجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- (د) تعبئة الموارد اللازمة لمباشرة العمل بالأطر الإقليمية تُعتبر شرطاً مسبقاً أساسياً.

١٧ - وقررت اللجنة إقامة علاقات أوثق مع هذه المبادرات والمنتديات خلال الفترة الفاصلة بين الدورات وتعزيز تلك العلاقات والحفاظ عليها.

١٨ - ورحبت اللجنة بالعروض التي قدمتها المبادرات الإقليمية بدعم الاتصال بلجنة الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، بما في ذلك مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام ٢٠٢٥، وعن طريق رئاسة مؤتمر المنظمة الإقليميين لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، فضلاً عن مؤتمر الفاو الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

سادسا - لمحة عامة من الرئيس عن الطلبات المقدمة من البلدان إلى اللجنة

١٩ - أشار الرئيس إلى أنه لم يتلقَ أي طلب من أيّ من البلدان. واقترح أيضا استخدام هذا البند من جدول الأعمال في الدورة السابعة والثلاثين للجنة لإفساح المجال أمام البلدان لعرض الأنشطة الحالية والمقررة لإقامة شراكات في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وبالإمكان أيضا بحث الفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

سابعا - المبادرات الوطنية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية - دراسات حالة

٢٠ - رحّبت اللجنة بعرض أربع دراسات حالة قطرية لتمكين البلدان من تحديد (أ) مواضيع مشتركة وأفضل الممارسات للنهوض بالأمن الغذائي؛ (ب) الطرق التي يمكن من خلالها للجنة بعد إصلاحها زيادة دعمها لتلك المبادرات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. وكان من المواضيع المعروضة والبلدان المعنية ما يلي: "نهج شامل خاص بالأمن الغذائي: خطة العمل الوطنية للسياسات الغذائية" (بنغلاديش)؛ "تطبيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا: من منظور البلد" (رواندا)؛ "تحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمة المستمرة" (هايتي)؛ "أفضل الممارسات بالنسبة إلى شبكات الأمان والتغذية ودورها في دعم الإنتاج المحلي" (الأردن).

٢١ - وأشارت جميع دراسات الحالة الأربع بوضوح إلى اللجنة باعتبارها المحفل القادر على تسليط الضوء على احتياجات البلدان في مجالات التعاون التقني وبناء القدرات وتعبئة الموارد. أما السمات المشتركة في ما يتعلق بالنهج الوطنية المتبعة للتصدي لموضوع الأمن الغذائي والتغذية والتي برزت من خلال دراسات الحالة الأربع، فكانت على النحو الآتي:

(أ) نهج شامل للأمن الغذائي والتغذية؛

(ب) تنسيق وتعاون وثيق وتخطيط مشترك بين الوزارات؛

(ج) بناء شبكات أمان قابلة للاستمرار وتمويلها؛

(د) بناء القدرات والتدريب؛

(هـ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

(و) التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - وطلبت اللجنة من الأمانة إعداد وثيقة تُعرض عليها في دورتها التالية تتضمن جميعاً وتحليلاً للدروس المستفادة والاقتراحات المقدمة بخصوص إجراء دراسات حالة إضافية يمكن أن تكمل هذه الدروس.

ثامناً - اجتماعات المائدة المستديرة عن السياسات

٢٣ - رحبت اللجنة بالنتائج التي خلصت إليها اجتماعات المائدة المستديرة الثلاثة عن السياسات بشأن المواضيع التالية: (أ) تحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمات المستمرة: القضايا والتحديات؛ (ب) حيازة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة؛ (ج) إدارة التعرض للأخطار والمخاطر للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية. وتتضمن الفروع التالية تفاصيل النتائج التي أسفرت عنها مداورات اللجنة.

التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات المستمرة

٢٤ - أيدت اللجنة، واطمئنت في اعتبارها أن القضايا ذات الصلة بتسوية النزاعات تتجاوز ولايتها، روح التوصيات الثلاث الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية:

(أ) دعم المزيد من التحليل والفهم المتعمق لسبل كسب عيش السكان والآليات التي يستخدمونها لمواجهة الصعاب في ظل الأزمات المستمرة من أجل تدعيم قدرتهم على التكيف وتعزيز فعالية برامج المساعدة؛

(ب) مساندة عملية حماية وتعزيز وإعادة بناء سبل كسب العيش والمؤسسات التي تدعمها وتمكنها في البلدان التي تعاني من أزمات مستمرة؛

(ج) دراسة الإجراءات الخاصة بتقديم المساعدة الخارجية إلى البلدان التي تشهد أزمات مستمرة، لتناسب مع الاحتياجات والتحديات والقيود المؤسسية على أرض الواقع مع أخذ أفضل الممارسات في الاعتبار.

٢٥ - وأوصت اللجنة على وجه التحديد بما يلي:

(أ) اعتماد نهج شامل لتحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمات المستمرة يتضمن كلا من الاستجابة في حالات الطوارئ ودعم سبل كسب العيش المستدامة؛

(ب) تعزيز منظومة الأمم المتحدة لمشاركة مختلف أصحاب الشأن مشاركة أحسن تنسيقاً في إعداد خطط عمل قطرية شاملة وتنفيذها في عدد صغير من البلدان المتضررة من الأزمات المستمرة؛

(ج) إنشاء آليات لإشراك المنظمات المحلية في تعزيز المؤسسات الرئيسية (أي الأسواق والروابط الأسرية الاجتماعية)؛

(د) إنشاء آليات لتعزيز الشراكات والتعاون مع المؤسسات الإقليمية؛

(هـ) دعم آليات للتشاور والحوار بشأن السياسات لزيادة التفاهم والجهود التعاونية لمعالجة الأمن الغذائي والتغذوي في الأزمات المستمرة. وفي هذا الصدد، سيقوم المكتب، بالتشاور مع الفريق الاستشاري، باستكشاف إمكانية تنظيم منتدى رفيع المستوى للخبراء بشأن الأزمات المستمرة في موعد أقصاه عام ٢٠١٢ بهدف مناقشة إعداد برنامج عمل جديد من أجل تحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تمر بأزمات مستمرة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى والشركاء في المجال الإنساني؛

(و) نشر إضافة لتقرير حالة انعدام الأمن في العالم - ٢٠١٠ مع صيغة منقحة من الجدول ٢ ليشمل جميع البلدان والأقاليم التي تعاني من أزمات مستمرة وتوسيع القائمة لتشمل الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة.

حيازة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة

٢٦ - قامت اللجنة بما يلي:

(أ) شجعت استمرار العملية الشاملة لإعداد المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، بالاستناد إلى العمليات الإقليمية القائمة بهدف تقديم المبادئ التوجيهية لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين وقررت إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجنة لاستعراض المسودة الأولى للمبادئ التوجيهية الطوعية؛

(ب) أحاطت علما بالعملية الجارية لوضع مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تحترم الحقوق وسبل كسب العيش والموارد، وتمشيا مع دورها، قررت الشروع في عملية شاملة للنظر في المبادئ داخل اللجنة؛

(ج) حثت الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين المشاركين في عملية صياغة المبادئ التوجيهية الطوعية ومبادئ الاستثمارات الزراعية على ضمان الاتساق والتكامل بين العمليتين؛

(د) طلبت إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية أن يقوم، وفقا لوثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي المتفق عليها في عام ٢٠٠٩ وقواعد وإجراءات

عمل فريق الخبراء، بإجراء دراسات، تقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين، عن القضايا الهامة التالية:

- أدوار كل من كبار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية والبيئية
 - استعراض الأدوات القائمة التي تمكن من رسم خرائط للأراضي المتاحة
 - تحليل مقارن لأدوات موازنة الاستثمارات الواسعة النطاق مع استراتيجيات الأمن الغذائي القطرية
- (هـ) شجعت الدول الأعضاء على دعم بناء القدرات من أجل معالجة إدارة الأراضي بشكل فعال.

إدارة التعرض للأخطار والمخاطر من أجل النهوض بالأمن الغذائي والتغذية

٢٧ - طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى إجراء دراسات تقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين، وفقا لوثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي المتفق عليها في عام ٢٠٠٩ وقواعد وإجراءات عمل فريق الخبراء، تتعلق بالقضايا الهامة التالية:

(أ) تقلب الأسعار - عرض كل أسبابه ونتائجه، بما في ذلك الممارسات المشوهة للسوق والصلات بالأسواق المالية والسياسات والإجراءات والأدوات والمؤسسات الملائمة والمتناسقة لإدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط للأسعار في الزراعة. وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات الوقاية والتخفيف بالنسبة للمنتجين المستضعفين والمستهلكين، لا سيما الفقراء والنساء والأطفال، تكون مناسبة لمختلف المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية والدولية) وتستند إلى استعراض للدراسات الموجودة. وينبغي أن تنظر الدراسة في الطريقة التي يمكن بها للبلدان الضعيفة والسكان المستضعفين ضمان الحصول على الغذاء عندما يتسبب تقلب الأسعار في اضطراب الأسواق؛

(ب) الحماية الاجتماعية - السبل الكفيلة بتخفيف حالة الضعف من خلال برامج وسياسات اجتماعية وإنتاجية لشبكات الأمان تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، مع مراعاة اختلاف الظروف في مختلف البلدان والأقاليم. وينبغي أن يشمل ذلك استعراض أثر السياسات الحالية على تحسين الظروف المعيشية وقدرة الفئات الضعيفة من السكان على التكيف مع الأوضاع، لا سيما صغار المنتجين في المناطق الريفية والفقراء في المناطق الحضرية والريفية فضلا عن النساء والأطفال. كما ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الفوائد لتحسين الإنتاج المحلي وتعزيز سبل كسب العيش المحلية والنهوض بالتغذية؛

(ج) تغير المناخ - استعراض التقييمات والمبادرات القائمة بشأن آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على الأقاليم والسكان الأكثر تضرراً وضعفاً والعلاقة بين تغير المناخ والإنتاجية الزراعية، بما في ذلك التحديات والفرص المتاحة لسياسات وإجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة تأثيراته لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

٢٨ - وسيقوم مكتب اللجنة، بالتشاور مع الفريق الاستشاري والأمانة، بتحديد أفضل السبل للمضي قدماً في عملية وضع التوصيات أو الخيارات للدورة السابعة والثلاثين للجنة.

تاسعا - التنسيق العالمي على صعيدي الأمن الغذائي والتغذية دعماً للعمليات الوطنية

ألف - وضع إطار استراتيجي عالمي

٢٩ - عرضت الأمانة وثيقة بعنوان "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية - مذكرة مفاهيمية"^(هـ). واتفقت اللجنة على إطلاق عملية تشاورية شاملة يتولاها مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي بمساعدة الأمانة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية وبمشاركة أصحاب الشأن كافة بغية إعداد النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية قبل شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، على أن تتاح آخر المعلومات المتوافرة بصورة منتظمة لمراعاة النتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة. وتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية التشاورية في إيجاد اتفاق حول الغايات المرجوة من الإطار الاستراتيجي العالمي ومبادئه الأساسية وهيكله، مع مراعاة الأطر الموجودة. وخلال العملية، بإمكان فريق الخبراء الرفيع المستوى المساهمة في المسائل التي أسندت إليها اللجنة الأولوية.

باء - رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري

٣٠ - عرضت الأمانة وثيقة بعنوان "رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري"^(و) واتفقت اللجنة على ما يلي:

- إقرار الخطة المقترحة للإعداد والتنفيذ الواردة في هذه الوثيقة
- تشجيع أصحاب الشأن المهتمين على المشاركة في مواصلة إعداد هذه المبادرة على الصعيد القطري

(هـ) CFS: 2010/2.

(و) CFS: 2010/3.

• الطلب إلى الأمانة مواصلة القيام، بدعم من أصحاب الشأن في الفريق الاستشاري للجنة الأمن الغذائي العالمي، بتيسير خطة الإعداد والتنفيذ الواردة في هذه الوثيقة باعتبارها أحد الأنشطة الرئيسية لبرنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بغية تقديم آخر المعلومات عن العملية، بما في ذلك التجارب من البلدان، في دورة اللجنة عام ٢٠١١

• التوصية بأن تعرض أربع إلى ست حكومات نتائج رسم الخرائط خلال دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي عام ٢٠١١ وبأن يتم إطلاع المشاركين في المناقشات على الإجراءات والاستثمارات على المستوى الوطني والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة والفوائد المكتسبة منها والحاجة إلى المساعدة الدولية.

٣١ - وأكدت اللجنة على أن مبادرة رسم الخرائط ينبغي أن تنظر أيضاً في الإجراءات المتصلة بالتغذية.

جيم - آفاق المستقبل بالنسبة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي - تنفيذ الإصلاحات

٣٢ - أئنت اللجنة على الوثيقة المعنونة "اقتراح لآلية دولية للمجتمع المدني للأمن الغذائي والتغذية من أجل العلاقات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي"^(ن) وشجعت أصحاب الشأن الآخرين على اتباع النهج نفسه.

٣٣ - وأقرت اللجنة التوصية الواردة في الوثيقة المعنونة "اللائحة الداخلية المعدلة"^(ح) والتي تقضي بأن يواصل فريق منبثق عن المكتب، في نهاية سنة ٢٠١٠ وطوال سنة ٢٠١١، مراجعة وتعديل اللائحة الداخلية للجنة والمادة ٣٣ من اللائحة العامة للمنظمة ودستور الفاو في ضوء وثيقة الإصلاح (CFS 2009/2 Rev.2) وطبقاً للعملية والجدول الزمني المقترح في الفرع الثالث من اللائحة الداخلية المعدلة.

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على أنه، خلال المرحلة الانتقالية التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لن يكون بالإمكان تطبيق اللائحة الداخلية والمادة ٣٣ من اللائحة العامة للمنظمة الموجودتين حالياً إلا في حال كانتا متطابقتين تماماً مع وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، نصاً وروحاً^(ط).

(ز) CFS: 2010/9.

(ح) CFS: 2010/4.

(ط) أخذت اللجنة علماً بموقف ممثل المستشار القانوني للفاو، الوارد في الفقرتين ٥ و ٦ من اللائحة الداخلية المعدلة بخصوص المادة ٣٣ من اللائحة العامة للمنظمة.

٣٥ - وعرضت الأمانة وثيقة بعنوان "برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وميزانياتها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣"^(٥). وقامت اللجنة بما يلي:

- أقرت برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
- أوصت بأن يخضع برنامج العمل والميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لمزيد من الدرس من قِبَل المكتب
- قررت إحالتهما لينظر فيهما كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك وفقاً للاتحة المالية والأنظمة المرعية في كلٍّ منها
- أيدت اقتراح وضع إطار مستند إلى النتائج خاص بلجنة الأمن الغذائي العالمي بما يتماشى والأولويات التنظيمية للوكالات التي توجد مقارها في روما (وغيرها من المنظمات) على غرار برنامج العمل المتعدد السنوات ويستحسن أن يُعرض هذا الإطار خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة في عام ٢٠١١.